

مقتل فتاة على يد عصابة وآخرون مهددون بالطرد

شهادات مغربية ضحايا تدهور الأوضاع الأمنية بليبيا



ضحايا نظرية «البيت لساكنه»

وسكان العقارات، حيث اندفع الجميع يريد استرجاع حقه، متوجهين بالأبراق الشبوانية وعدم استفادتهم من التعويضات مقابل خسارة ملوكهم.

وقالت المصادر إن هنالك «تجاوزات» تحصل في سبيل استرداد الأموال، حيث يتم طرد عائلات من بيوتها بالقوة.

ويستخدم الليبيون تقنية الكتابة بالجران «الغرافيتي» لتشييف

حقهم في الملكية فيكتيون «ملك مقدس» على جدران الأرض، البيت أو

الحمل، وفي خضم امتلاك الجميع للأسلحة النارية يمكن أن تختفي

النزاعات إلى القتل، تعلق نفس المصادر.

أوضحت مصادر صحفية من طرابلس لـ «أخبار اليوم» أن جذور المشكلة التي وقع ضحيتها مغاربة إلى جانب ليبيين وجاليات أخرى، تعود إلى القانون رقم 4 المعروف بـ «البيت لساكنه»، الذي سنه القذافي عام 1978.

وعلم القذافي وفق هذا القانون على انتزاع أراضٍ وعقارات

كثيرة من ملوكها وضيقها إلى ملكة الدولة بدعوى المنفعة العامة،

بالي الرغم من أن تأكيد الدستور على أن الملكية مقدسة ولا يجوز نزعها

إلا للمنفعة العامة لقاء تعويض عادل.

وما إن هوى نظام القذافي، حتى قاتلت الحرب بين الملوك

تعد معها المتضررة تستطيع الخروج من البيت خوفاً من أن تتعرض إلى مكرورة.

وأوضحت أن الكثير من المغاربة أصبحوا عرضة للتشرد بعد تهديدهم بالقتل ومطالبتهم من طرف المالكين بالافراج. وعبرت عن تخوفها من تعرضهم للتصفية في ظل وضع بات السلاح الناري هو سيد الموقف فيه، وطالبت السلطات المسؤولة بالتدخل لمساعدة المغاربة، الذين يتخطبون في هذا المشكل دون غيرهم.

من جانبه، أكد مصدر من القنصلية المغربية بطرابلس أن الأوضاع ما تزال «غير مستقرة» بليبيا التي «ما تزال تحاول الوقوف على رجلها»، مشيراً إلى وقوع انفلاتات أمنية في بعض الأحياء ينبع منها وقوع قتلى بسبب توفر الجميع على السلاح.

وقال لـ «أخبار اليوم» إن فتاة مغربية تعرضت، أول أمس الاثنين، للقتل بواسطة السلاح الناري من طرف عصابة داهمتها خلال تواجدها في سيارتها بضواحي العاصمة. وتدعى الضحية بشري وهي مسيدة طيران، ولا يعرف بعد سبب إقدام هؤلاء على قتل الفتاة، حسب المصدر الذي أضاف أن الشرطة الليبية ما تزال تحقق في ملابسات الحادث. وتنقى على مفدى الهجوم الذين قدمت ضدتهم شكاية.

ولم يباش هؤلاء من مصايباتهم لدفع هذه المرأة لإفراج البيت الذي تكريه وسط طرابلس منذ 23 سنة، إذ ما تزال تهدّي بهم

وتحرساتهم متواصلة كل يوم، إلى درجة لم

وامتنت مصايبات ملاكي البيت، الذين لا يعترفون بالقانون «حسبه»، إلى درجة قطع إمدادات الماء والكهرباء دون أن يتذلل منه

بالاستنجاد بالسلطات المسؤولة في صرف أذى هؤلاء عنه. وليس هذا المواطن وحده من يتعرض مثل هذه المصايبات. فاطمة الزهراء القالي، مغربية أخرى وقعت أيضاً ضحية قانون تركه القذافي ثقلًا على المواطنين الليبيين كما الأجانب، وهو القانون المسطر في الكتاب الأخضر باسم «البيت لساكنه».

وقالت فاطمة الزهراء في اتصال مع «أخبار اليوم» إنها فوجئت قبل أيام بـ 3 أشخاص اقتحموا بيتها، حين خرجت للพجع من سوق قريب، وسرقوها منه كل محتوياته الثمينة. وعندما عادت التقت ثلاثة عند الباب وهم يحاولون إغلاق الباب بالسلاسل لمنعها من الدخول.

ووفق شهادة المتحدثة فقد صفعها أحدهم وحاول آخر ركلها لولا تدخل الجيران، فيما انهال عليها الثالث باقبح النعوت وأصنفها إيهاب العاهرة». وما تزال السلطات الأمنية بطرابلس تتلاكم، حسب فاطمة الزهراء، في القبض على مفادي المجهوم الذين يدعون ملكية البيت لم يتركوا وسيلة للضغط عليه من أجل الإفراج إلا وأقدموه عليها، مشيراً إلى أنهم رشقوه أكثر من مرة بالرصاص والحجارة ولم يتربدوا في إلحاق الأذى بالزوجة في غياب زوجها.

■ ميلود الشلح ■

سقوط نظام القذافي لم يكن فالخير بالنسبة إلى جميع الليبيين، أو على الأقل بالنسبة إلى المغاربة المقيمين بهذه الجمهورية. فقد ارتفعت أصوات مهاجرين مغاربة مشتكية من تدهور أوضاعهم في ليبيا ما بعد الثورة، خاصة بعد قتل مجدة مغربية أول أمس على يد عصابة مدعجة بالأسلحة نارية، وتعرض آخرين للسرقة والطرد من بيوتهم تحت التهديد بالقتل.

إسماعيل غانمي، مغربي من الناظور مقيم بطرابلس منذ سنة 1967. قال في اتصال مع «أخبار اليوم» إنه يكتري منذ حوله بهذه الأرض بيتاً ويعود أقساطه الشهرية بانتظام لفائدة الحكومة التي اكرته المنزل، غير أنه وجد نفسه اليوم مهدداً بالطرد إلى الشارع، من طرف المالكين الأصليين للبيت.

وأوضح غانمي (63 سنة) أن المالكين صباح أمس، وهددوه بتصرفته هو وزوجته ورمي أغراضهما إلى الشارع في حالة إذا لم يخلبا المسكن يوم الخميس. وأضاف أن هؤلاء الذين يدعون ملكية البيت لم يتركوا وسيلة للضغط عليه من أجل الإفراج إلا وأقدموه عليهما، مشيراً إلى أنهم رشقوه أكثر من مرة بالرصاص والحجارة وتحرساتهم متواصلة كل يوم، إلى درجة لم